

فصول الجحيم: المفقودون الثلاثة

أنس حسونة *

الفصل الأول

إذن هل من الممكن أننا نشهد تحولاً مفصلياً في نظام الخوف والمنع في الضفة الغربية؟ تحولاً، من شأنه أن يعيد إلى الأذهان التجارب القريبة والبعيدة، تاريخياً وجغرافياً، للنظم الفاشية السلطوية؟ من الممكن أن يتم طرح الأسئلة شمالاً وبيميناً، وأن تبدو الاستنتاجات منطقية ساعة وساعة أخرى لا علاقة لها بالمنطق. ومن الممكن، أن تبقى هذه الأسئلة تراوح مكانها دون أي إشارة حقيقية لأي طرف، ودون أي جراءة على مخالفة المنطق العام الذي تقوم بتأسيسه الزوايا الرسمية وغير الرسمية للقضية. وهل يجب أن تتم مخالفة المنطق العام؟ هل يجب أن يتم اتهام طرف دون غيره، دون أي دليل؟ هل يحق لأي أحد أن يقوم بتوجيه الاتهامات، هكذا، دون تفكير، دون مراعاة للظروف، دون مراعاة للدلائل المنطقية، دون أن يكون «عقلانياً»، كما يجب على المواطن في الدولة الحديثة أن يكون في تعامله مع نظامه الرسمي والمؤسسات الرسمية وعلى رأسها الأمنية؟ هذه الأسئلة، ليست أسئلة بقدر ما هي قواعد خاصة بطريقة التفكير الشائعة حتى اللحظة بخصوص قضية اختفاء الشبان الثلاثة. طريقة التفكير التي من خلالها تحافظ الجهة المسؤولة عن هذه القضية، على مكانتها ليس كفاعل ومتهم، إنما كالجهة الرسمية الوحيدة التي يتم اللجوء إليها لحل هذه المسألة، ومن خلال هذا اللجوء تحتفظ بحصانتها من الاتهام. «هل هم حقاً بهذا الشر؟»، «هل هم حقاً قادرين على إخفاء شبان ثلاثة فجأة والإدعاء بعدم المعرفة؟»، «هل النظام بهذا العمق؟ بهذه السوسة؟ بهذا الذكاء؟»، «ومن أجل ماذا؟ ما الذي يحققه بإخفاء الشبان الثلاثة، ولا يستطيعون تحقيقه باعتقالهم على الملا؟»

في واحدة من التعليقات الكثيرة، بخصوص

هذه القضية على شبكة الإنترنت، قال أحدهم: «مش معقول! علينا أن نخرج جماعات لنبحث عنهم وإلا دفعنا ثمن هذا من دمنا ودم أبنائنا من بعدنا». وعلى الرغم مما يبدو عليه الكلام هذا للوهلة الأولى من عدم الواقعية، إلا أنه في حقيقته، من الدائل المحاصر بالأسئلة، من مواطن العقل الذي يرفض تصديق ما لا يمكن قبوله منطقياً؛ والمنطق هنا أن الإنسان لا بد من التعامل معه بوضوح، بشفافية، حتى ولو كان هذا التعامل هو اعتقال، فليكن اعتقالاً علنياً، واضحاً، حتى ولو ظالماً لا يهّم المهم هو أن يكون علنياً وواضحاً ومفهوماً، من حيث الوقت والمكان. وهذا الاعتقال، الظالم غالباً، وعلى الرغم من كونه غير عقلائي، غير منطقي، غير قانوني، غير إنساني، إلا أنه وبشكله العلني المستمر منذ القدم في تعامل الدولة مع المواطنين، والاستعمار مع المستعمر، أصبح مقبولاً في شكله اللامنطقي على أنه واقعي وبالتالي فهو منطقي في حدود ما يسمى «لا عدالة العالم في مقابل اليوتوبيا فتصبح اليوتوبيا أي العدل، غير منطقي واللاعقل هو المنطقي في السياق الواقعي». وعودة إلى «مش معقول»، هنا يصبح فعل الإخفاء من قبل النظام فعلاً، في سياق الضفة الغربية، هو تحول في أساليب التخويف والمنع، وهو وإن انتهى إلى نهاية يعود فيها الشخص سالماً أو لا يعود، يبقى على الحالتين فعلاً مؤسساً لأقوى علاقة مبنية على الخوف والمنع قد تكون ما بين نظام ومواطن: وتكمن قوتها في سلب الوجود، وليس جزرة أمام الآخرين، وليس قتله أمام الآخرين، وفي هذه الأفعال الثلاثة يكون الوجود مؤكداً ومحسوساً من قبل الشخص والآخرين. أما في إخفائه، في جعله «مفقوداً»، ينفى وجود الإنسان تماماً حينما يصبح الشك في وجوده من عدمه هو السياق الذي يحكم التفكير في عقول الآخرين. وليس هناك من علاقة يمكن فيها للنظام، أي نظام، أن يدشن نظاماً مبنياً على

مجموعة دخيلة على القضية الفلسطينية تعذب المقاومين في وضح النهار

الخوف، المراقبة الصارمة، المنع التام، ما بينه وبين المواطنين، أكثر فعالية وقوة وإرهاباً من هذه العلاقة: الإخفاء. وفي التاريخ، القريب والبعيد جغرافياً وزمانياً، العديد من الأمثلة على هذه القضايا، التي كانت في بداياتها حوادث عرضية، حوادث حتى لا علاقة للنظام بها، ولكنها فتحت شهية النظام على التسلط وطلب المزيد من القدرة على الإرهاب حتى صارت هذه الحوادث العرضية أسلوباً مهماً من أساليب الحفاظ على بقاء النظام وسلطوته. ومن هنا، يأتي هذا الخوف المعبر عنه في كلمات سهلة، بسيطة ومفهومة للقاصي والداني: «علينا أن نخرج جماعات لنبحث عنهم وإلا دفعنا ثمن هذا من دمنا ودم أبنائنا من بعدنا»، ولن يكون هذا الثمن رخيصاً، بل سيكون باهظاً.

الفصل الثاني

وللقضية، كما يطرحها الكثيرون عدّة أوجه، وعدّة سياقات مختلفة وممكنة ولا ممكنة. إلا أن القضية في صلبها، وفي بدايتها ونهايتها: هي قضية من يملك القوة على الإقدام على هذا الفعل، والنصف الثاني منها: ما الذي سيدسّنه من بعد هذا الفعل؟ وفي نظرة عامة: هو يملك أن يقول الحقيقة: الرواية الرسمية، ويملك أن يملك المعلومات ويحجب منها ما يستطيع أن يحجب: إنما ليخفي حقيقة الفعل أو لكي

يضيف لفعل ليس له علاقة به حقائق أخرى مزيفة ولكنها فعالة في بثّ الخوف وخدمة مصالحه في تدشين إرهاب الدولة ضدّ المواطن. وهو يملك أن يقرر متى أن يفرج عن هذه المعلومات وكيف ولبن. وهو يملك أن يقوم بتسويق نفسه كالدّرع الحامية: في مواجهة المجهول الذي لا يستطيع الإنسان العادي، المواطن، أن يواجهه وحده، ولا أن يملك القدرة على مواجهته. هناك المراقبة، رام الله في شوارعها وعماراتها، هي أشبه باللقمة الساخنة في فم الكاميرات المنتشرة في كل مكان، إننا حينما نتنفس غضباً وقرقفاً من الممكن إدانتنا من خلال تصويرنا الذي لا نعلم من أين ياتينا. وهنا، وعندما يجري الحديث عن التحقيقات الممكنة، في القضية، أو تلك التي تبدّلها الجهات المختلفة: السّؤال الأهمّ يجب أن يكون: هل علينا حقاً أن نثق بما تقول الجهات الرسمية، النظام، على أنه الحقيقة؟ إلا يكذب النظام؟ بلى، النظام يكذب، يكذب دائماً وأبداً، يكذب في الصباح والمساء وعلى شاشات التلفاز والراديو وفي كل مكان، ولكننا في هذه القضية، غالباً ما نحترس: فالشكوك التي تراودنا حول القدرة المترتبة التي فوجئنا بها لإمكانية نفي وجودنا من أساسه: تبثّ الخوف وتمنعنا من التشكيك بصوت عال في كل ما يقول، كالزوايا التي انتشرت تقول إن الشباب حرموا أغراضهم وأمتعتهم وخرجوا، وبعثوا بالرسائل النصية وغيرها، والتي نفتها عائلة أحد الشباب وقالت إن الأمتعة ما زالت في مكانها. وليست وحدها الشكوك هي ما تدفعنا للسكوت، للانتظار المر، لعدم التشكيك في حقيقة ما يقول النظام وبفعل: بل هي طريقة التفكير العقلانية المنطقية التي نعرفها من خلال علاقتنا بالنظام، والتي في نقيضها تقول: «مش معقول!! مش معقول»، لكننا نقول هذه المش معقول في سرنا لأصدقائنا لعائلانا، ونسمع صوت الخوف في دواخلنا. «هل انتهوا حقاً؟ هكذا وبإلا مقدمات؟ يا إله الخوف الأبدى!!»

التي طالما احتلت المركز الأول للمتابعة في فلسطين في العقد الأول من عمرها، بلا منافس، قد تراجعت إلى المركز السادس بنصيب لا يتجاوز 5% حيث تجاوزتها فضائيات: فلسطين اليوم والأقصى وفلسطين والقدس، بل بعد قناة «المباين» اللبنانية التي ظهرت كمنافس على خلفية الصراع في سوريا. تشير جملة هذه المعطيات في ضوء قوانين علم الاجتماع إن انتقال القناة لمرحلة الكهولة العمرية من دون الاستقرار لعقدين إضافيين في عمر الشباب، إلى أصل نشأة هذه القناة، بما يعزز رأي كثير من الباحثين لطبيعة وجهة تشكّلها ضمن خطط ضليعة للوصول بالعرب إلى مشروع الفوضى الخلاقة لشرق أوسط جديد، وهو مشروع أميركي صريح، لكن غير الصريح أن القناة رسّخت لعقد من الزمن كمحرض ضد السياسة الأميركية، خاصة في ضرباتها الإعلامية البارزة إبان بروز نجم تنظيم القاعدة، عبر حصولها الاستثنائي دائماً على فيديوهات اسامة بن لادن وأيمن الظواهري والزرقاوي، في ظل الاحتلال الأميركي للعراق وأفغانستان، وهو ما حاولت «الجزيرة» تكراره مع الجولاني وغيره من قادة الجماعات المسلحة في سوريا وليبيا، في محاولة لتوجيه المزاج العربي باعتبار هؤلاء أبطالاً ضد الطغاة كما كان ابن لادن ورفاقه أبطالاً في وجه الاحتلال الأميركي. بدأت رحلة «الجزيرة» في الكهولة المبكرة، بعيداً عن رأي من قال بخلفيات المؤامرة، منذ استقلال مديرها العام وضاح خنفر بشكل مفاجئ، على خلفية ما نشرته تسريبات ويكيليكس من اتصالات أميركية مع القناة قبيل نشرها لكثير من التقارير، وهو ما شكّل صدمة للمشاهد العربي الذي افترض أن «الجزيرة» هي العدو

بدأت رحلة «الجزيرة» في الكهولة المبكرة منذ استقالة وضاح خنفر

ولو أخذنا القضية الفلسطينية كمثال على تراجع القناة وهي في عمر الشباب وفق الناموس الاجتماعي، خاصة أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى القضية المركزية لمن شاء ولمن أبي، بحكم طبيعتها، وبحكم طبيعة الكائن الغريب الذي يحتلها ويحلم صباح مساء في دولة من الفرات إلى النيل. وهو كائن معترف به من «الجزيرة» منذ باكورتها دون مواربة، فخرطة فلسطين على شاشات الجزيرة كانت وما زالت بقعة صغيرة في الضفة الغربية وغزة، تحيط بها دولة اسمها «إسرائيل». وتبرر القناة أن ذلك مرتبط بعوامل متداخلة من بينها أن إسرائيل صارت واقعاً ينبغي التعامل معه باسمه ورسمه، وهو ما تفعله «الجزيرة» أيضاً مع من تسميه «تنظيم الدولة الإسلامية» ويسميه العالم «داعش» وفق اعتبارات واقعية، ولكن هذه الاعتبارات تختفي في التعامل مثلاً مع تنظيم «أنصار الله» في اليمن، فلا يسميهم إلا الحوثيين. أظهرت استطلاعات محايدة للرأي في فلسطين مستوى تراجع متابعة القناة، ففي استطلاع مركز وطن للدراسات في مستهل شهر آذار المنصرم، تبين أن القناة

أيّ عمر بقي لقناة «الجزيرة»؟

محمد فارس جرادات *

إذا افترضنا أن ظهور وتطور قناة «الجزيرة» القطرية جاء في سياق عربي طبيعي، أو في سياق طفرة ذاتية قطرية، أو في سياق إبداع نخبوي ضمن بيئة مهنية حاضنة، فإن الطبيعي أيضاً أن يخضع هذا الإبداع المهني الطبيعي لقوانين الطبيعة ونواميس التاريخ المجتمعي وسننه. وهي قوانين ياتلف عليها العالم بعربه وعجمه منذ أطلق باكورتها العلامة العربي المسلم ابن خلدون، حيث أثبت أن المجتمعات والمؤسسات حالها كحال الإنسان ينتقل من: طفولة لشباب فكهولة وشيخوخة تنتهي بالموت. ضمن هذه النواميس الطبيعية الغالبة، لو أخضعنا حال قناة «الجزيرة»، وهي بلا شك قد شكّلت في مستهل عقدها الأول حالة إبداع في الوعي العربي من زاوية الحرية الصحافية الإعلامية، وإن ضمن مشهد متفاعل تم استثماره باتجاهات متضاربة، لعل من تداعياتها ما يعيشه العالم العربي اليوم من صراعات حادة، يراها البعض ربيعاً، فيما يراها كثيرون ربيعاً أنبت حقولاً من الألغام المتفجرة بالبشر والحجر والشجر.

بلغ عمر «الجزيرة» الآن عشرين عاماً، وهو عمر حافل بالضحيج، كانت فيه القناة أكثر من مجرد ناقل لخبر عاجل، بل جزء من الخبر في بعض الأحيان، وجزء من صناعة الحدث في أصله وديمومته، بما أعطى لـ«الجزيرة» دوراً محورياً نقل مكانة قطر الاستراتيجية لتناطح أو تشارك الدول الإقليمية الكبرى في المنطقة كمصر وتركيا والسعودية وإيران. وعند النظر لحصاد «الجزيرة» العمري في سياق الناموس الاجتماعي الخلدوني، نجد أن عمرها الآن في فورة